دراسة قياسية لتداعيات جائحة كوفيد –19 على الأمن الاجتماعي–الاقتصادي في الدول العربية

A econometrics study of the repercussions of the Covid-19 pandemic on socio-economic security in Arab countries

عنتر بوتيارة [1]، عاشور بدار [2] عبد الحكيم بيصار [3]

[1] جامعة مُحَمَّد بوضياف المسيلة، antar.boutiara@univ-msila.dz

[2] جامعة مُحَمَّد بوضياف المسيلة، achour.beddar@univ-msila.dz

[3] جامعة مُحَمَّد بوضياف المسيلة، abdelhakim.bissar@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/13. تاريخ القبول: 2021/02/27 تاريخ النشر: 2021/04/25

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية ابراز تداعيات جائحة كوفيد -19 على الأمن الاجتماعي–الاقتصادي في الدول العربية مع التركيز على المؤشرات الثلاثة (التشغيل –الفقر –الأمن الغذائي)، حيث تم الاعتماد في التحليل على العديد من التقارير الصادرة عن هيئات متخصصة ذات طابع دولي أو ذات طابع قطري، لإبراز انعكاسات هذه الأزمة في الدراسة التحليلية، وبعض التقنيات القياسية في الجانب التطبيقي.

توصلنا من خلال البحث الى وجود اثر سلبي وعميق لجائحة كوفيد-19 على الدول العربية، وهذا من خلال التأثير على التشغيل وسوق العمل، وعدد الفقراء، وتوفير الغذاء، سوءا حاليا أو حسب التوقعات المستقبلية .

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد–19، الأمن الاجتماعي–الاقتصادي، تداعيات.

تصنيف JEL: O15، I30، C51.

Abstract:

Through this research paper, we aim to highlight the repercussions of the pandemic Covid-19 on socio-economic security in the Arab countries, with a focus on the three indicators (employment - poverty - food security). The analysis relied on many reports issued by specialized bodies of an international or national nature to highlight the repercussions of this crisis The crisis in the analytical study, And some econometrics techniques in the practical side.

Through the research, we reached the negative and profound impact of the Covid-19 pandemic on Arab countries through the impact on employment and the labor market, the number of the poor, and the provision of food, currently poor or according to future expectations.

***Keys words*: Covid Pandemic-19; Socio-Economic Security; Implications.**

***JEL classification codes*:** O15; I30;C51.

المؤلف المرسل: عنتر بوتيارة، **الإيميل**: antar.boutiara@univ-msila.dz

تمهيد:

ان الأزمات المالية العالمية عبر التاريخ من أزمة الكساد العظيم سنة 1929 وما قبلها الى الأزمة الناجمة عن انتشار فيروس كورونا وما أنجر عنها، بالإضافة الى الاضطرابات الجيوسياسية، أثر سلبيا على حياة البشرية وجرت جل سكان العالم الى أزمة بطالة وفقر وجوع، وبالتالي تهديد الأمن الاجتماعي–الاقتصادي فيها.

حيث ينجر عن هذه الأزمات في كل مرة تباطئ في الاقتصاد العالمي نتيجة انخفاض معدلات النمو وتراجع الأسواق المالية وارتفاع معدلات البطالة والانخفاض في أسعار المواد الطاقوية والأولية التي يعتمد على ايراداتها جزء كبير من الدول في تمويل ميزانياتها، مما ينجر عنه تزايد الضغط على اليات الحماية الاجتماعية، وتراجع المعونات الرسمية للتنمية والمساعدات الدولية، هذا ما يترك في كل مرة أثار متوسطة وطويلة الأجل على الدول وبالتالي الفئات الاجتماعية فيها، أي تزايد معدلات الفقر وانخفاض في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، والتأثير على الأمن الغذائي، وتتوقف درجة التأثير على العديد من المعايير، لعل أهمها مدى الاندماج في الاقتصاد العالمي

تؤدي الأوبئة والأمراض المتنقلة بين البشر مثل السارس، أنفلونزا الخنازير، الإبولا الى فيروس كورونا المستجد الحالي الى خوف المجتمعات من العدوى، مما جعلها تقوم بعدة اجراءات احترازية بهدف حصر انتشاره، مما يؤثر على الحركة الاقتصادية والسفر والنشاط التجاري، والأزمة الصحية الاخيرة حسب صندوق النقد الدولي لها عاقبة أسوأ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خوفا من دخول العالم الى مرحلة الركود و تحوله الى حالة كساد، حيث ضرب القطاعات الاقتصادية كلها تقريبا، باستثناء قطاعي الصحة والرقمنة التجارية، مما يترك أضرار وخيمة على الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

اشكالية البحث: بالنسبة للدول العربية اضافة الى الأوضاع التي تمر بها بعض البلدان، زادت الأزمة الصحية الأخيرة من تفاقم الوضع الانساني، انطلاقا مما سبق يمكن طرح اشكالية البحث كما يلي:

ما مدى تأثير التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على الأمن الاجتماعي–الاقتصادي في الدول العربية من خلال مؤشرات التشغيل، الفقر، الأمن الغذائي؟

فرضية البحث :

تؤثر التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على الأمن الاجتماعي–الاقتصادي في الدول العربية بشكل سلبي وعميق في كل مجالاته، وخاصة على مؤشرات التشغيل، الفقر، الأمن الغذائي.

منهجية البحث وأدواته: سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الاشكالية واختبار الفرضية الرئيسة للبحث، كما سنعتمد على التقارير والبيانات المتعلقة بالمنظمات الدولية المتخصصة ذات الطابع الدولي أو القطري.

تقسيمات البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور اضافة الى المقدمة والخاتمة:

- مفاهيم أساسية حول الأمن الاجتماعي–الاقتصادي.
- التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد-19.
- أثر جائحة كوفيد -19 على (التشغيل –الفقر –الأمن الغذائي) في الدول العربية.

1 – مفاهيم أساسية حول الأمن الاجتماعي–الاقتصادي:

1–1– مفهوم الامن الاجتماعي– الاقتصادي: سوف نستعرض بعض الجهود التي بذلها بعض الفقهاء والاقتصاديون والهيئات الدولية لوضع تعريف لهذا المفهوم رغم أن مفهومه حديث نسبيا، تواجه تحديات متجددة تفرضها عمليات التطوير التكنولوجي وتطبيقاتها الاقتصادية:

أدق مفهوم للأمن الاجتماعي–الاقتصادي هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى [فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ. الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ] (قريش: الآية 4:3)، حيث وضح أن العلاقة بين الاقتصاد والأمن متلازمة، وقدم سبحانه وتعالى الطعام الذي يمثل الجانب الاقتصادي على الأمن، لأن الأمن لا يتحقق الا باقتصاد قوي ومزدهر. (حسين، 2019، صفحة 208)

تعرّف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأمن الاقتصادي بأنه "الحالة التي تمكن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم. وتشمل الاحتياجات الأساسية الطعام والماء والمأوى واللباس وأدوات النظافة الشخصية بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2020)، كما عرفته الأمم المتحدة:" الأمن الاقتصادي هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة ". (علو، 2018، صفحة 2)، أما المنظمة الدولية للعمل فعرفت الأمن الاجتماعي كالتالي: "الأمن الاجتماعي يتألف من قاعدة الضمان الاجتماعي، الذي يتم تحديده من خلال الوصول إلى الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم والمسكن والمعلومات والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى الأمن المرتبط بالعمل (ILO, 2020, p. 2)

من خلال التعاريف المتعلقة بالأمن الاجتماعي–الاقتصادي نجد أنها تتضمن بعدين (البلتاجي، 2016، صفحة 27):

– **البعد الأول اجتماعي:** يشير الى أهمية توفير وسائل الرفاهية التي تضمن الأمن الوجودي للمواطنين، أي الدخل والحماية الاجتماعية والصحة، والأمن الأساسي في الحياة اليومية، أي الأمن الغذائي والأمن في مكان العمل والأمن البيئي، وبذلك يكون التركيز على المخاطر الاجتماعية التي قد يتعرض لها الأفراد.

–**البعد الثاني اقتصادي:** يتناول فرص الحياة المتاحة للأفراد، ويهدف الى توسع مجالات الخيارات التي يستطيع الأفراد الاختيار بينها.

بناء على ما سبق يمكن تعريف الأمن الاجتماعي –الاقتصادي بالحالة التي يشعر فيها المواطن أن الدولة لبت له الحاجات الأساسية، وهو تفكير مرتبط بالجودة الاجتماعية التي خرقت القيود التي وضعتها النماذج الاقتصادية البحتة.

1–2– التنمية، العولمة والأمن الاجتماعي–الاقتصادي:

هناك من عرّف الأمن الاقتصادي بأنه يعني التنمية، إذ أن ظاهرتي الأمن الاقتصادي والتنمية مترابطتان بحيث يصعب التمييز بينهما، فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن الاجتماعي–الاقتصادي، كما أن التنمية آلية إلى جانب كونها وسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية (الزازية، 2015، صفحة 53)، ولقد أورد تقرير التنمية البشرية لعام 1991 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نموذج التنمية البشرية في جملة واحدة: "الهدف الحقيقي للتنمية هو زيادة خيارات الناس". المفهوم الأساسي هو القدرة على العيش حياة طويلة وصحية ومبدعة. (UNECE, 2017, p. 3)

أما في الوقت الحاضر، وأكثر من أي وقت مضى، العلاقات الاقتصادية بين الدول هي التي تحدد الطابع العام للعلاقات بينها في اطار العولمة، وترسي الأمن الاقتصادي كمفهوم لا يمكن إهماله بعد الآن، وتغير التعريف القديم له، حيث أن عدد متزايد من اللاعبين على الساحة الدولية (الدول والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية المختلفة) ومع تزايد حجم التبادل، لم يعد الأمن الاقتصادي قضية تهم السياسة الداخلية للدولة فقط بل أصبح الأمن الاقتصادي عاملاً من عوامل الاستقرار أو عدم الاستقرار. ونتيجة لذلك، اكتسب البعد الاقتصادي دورًا متزايدًا في الأمور السياسية مما أدى إلى تغييرات فيما يتعلق بأساليب

الحل، من "رد الفعل إلى الوقائي" ، وأن تكامل وترابط الاقتصاد العالمي وتدفقات المنتجات ورأس المال وفر العديد من القنوات التي تنقل الأزمات الاقتصادية، وتأثر على الجوانب الاجتماعية– الاقتصادية فيما يتعلق بالرفاه والأمن والتنمية في المجتمعات، يحدد أبعاد مفهوم الأمن الاقتصادي. (ANDRUSEAC, 2015, p. 237)

1–3– مجالات ومؤشرات الأمن الاجتماعي–الاقتصادي:

تختلف المؤشرات من دولة الى أخرى ومن منطقة الى أخرى، وهذا راجع الى عدة عوامل تتعلق بحجم التطور أو الهيكل الاقتصادي...الخ، وفي دراسة لـ (Alan C. Walker and others) سنة 2005 تم وضع عدد من المؤشرات وفقا لخمس مجالات رئيسية وهي الموارد المالية/السكن والبيئة/الصحة والرعاية/العمل/التعليم، وينقسم كل مجال الى عدد من المجالات الفرعية تقيس الأمن الاجتماعي–الاقتصادي. (Walker, 2005, pp. 17-18)

نظرا للاختلاف في المؤشرات وتعريفها وتأثيرها على القرار الاقتصادي والاجتماعي ينبغي: تنقيح قائمة المؤشرات التي تعكس مستوى الأمن الاجتماعي–الاقتصادي للبلاد، والتي يجب استخدامها لاعتماد العتبات والقيم التي توفر المستوى المطلوب من الأمن، بالإضافة الى تكوين مجموعة أدوات عملية تسمح بمقارنة المؤشرات التي تم الحصول عليها بمؤشرات مماثلة للفترات السابقة، أو بقيمها المرجعية، وكذلك مع البيانات المشار إليها في بلدان أخرى، وسيوفر النمط الناتج معلومات لتصميم واتخاذ أنواع مختلفة من القرارات الإدارية، سواء على المدى المتوسط أو الطويل، باستخدام قائمة موسعة من المؤشرات التي تعكس الحالة الاجتماعية والاقتصادية بناء على معايير مختلفة، من الممكن تحديد مناطق الخطر وعمقها (Dudin, 2018, p. 465).

1–4– العناصر الأساسية للأمن الاجتماعي–الاقتصادي:

يتكون الأمن الاجتماعي–الاقتصادي من عدة عناصر أساسية تم تناولها في جانب المجالات والمؤشرات، ولعل أهمها: الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن التكافلي أو التأمين الاجتماعي والصحي، مكافحة الفقر، التشغيل، السياسات الاجتماعية، استغلال الثروات والموارد الطبيعية، الأمن البيئي، العدالة وتكافؤ الفرص. (علو، 2018، صفحة 3)

سوف نقوم في دراستنا هذه بالتركيز على ثلاث متغيرات رئيسية وهي: التشغيل/ الفقر/ الأمن الغذائي، وهذا راجع الى أهمية هذه المتغيرات، بالإضافة الى توافر بعض الاحصائيات عن هذه المتغيرات.

أ– **التشغيل**: الأمن الأساسي يعني الحد من تأثير عدم اليقين والمخاطر التي يواجهها الناس يوميًا مع توفير بيئة اجتماعية يمكن أن ينتمي فيها الناس إلى مجموعة من المجتمعات، ولديهم فرصة عادلة لمتابعة مهنة مختارة وتطوير قدراتهم من خلال ما تطلق عليه منظمة العمل الدولية العمل اللائق (ILO, 2020).

تشكل البطالة أحد مظاهر الهدر في استعمال الموارد البشرية وهي مكلفة بأشكال مختلفة للفرد والأسرة والمجتمع عموما، فهي افناء لطاقة انتاجية لا يمكن تخزينها، وانقاص أو الغاء الدخل اللازم لإدامة الحياة، وخصوصا مع عدم وجود تعويضات بطالة، والوقوع في الفقر أو تعميقه، والبطالة تنشئ معاناة لدى الفرد وأسرته، وتذهب بجانب من احترام الذات، وتقود في بعض الأحيان الى الانحراف والجريمة والارهاب، اضافة الى المتاعب الأخرى الصحية (صحة الفرد والمجتمع)، وقد يكون التقدير الاقتصادي للدخل القومي الضائع نتيجة البطالة أقل من نسبة البطالة ذاتها (وديع، 2008)، ولذلك ينظر إلى المجتمع الذي تسود فيه معدلات مرتفعة من البطالة وغير الناشطين اقتصاديًا على أنه مجتمع غير منتج أو غير نامٍ أو متأخر، مما يؤسس لحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، والعكس في المجتمعات التي تكون فيها معدلات البطالة مرتفعة.

ب–الفقر: هو تلك الظاهرة الأخطر على مستوى العالم والذي تحاربه جميع الدول، وتضعه ضمن أهم أولوياتها، من أجل التخلص منها بطريقة أو بأخرى، بسبب ما تخلفه من العواملِ التي تعمل على إعاقة أو إجهاض ما يمكن أنْ يتيح للحياةِ الاجتماعية فرص الثبات والاستقرار والتجديد والابتكار، فرغم اختلاف مفهوم الفقر من دولة إلى أخرى وبأطروحات مختلفة، إلا

أن هناك ما يسمى بشبه اتفاق على أنه: هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا، من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة. (موسى، 2013، صفحة 303).

ج- الأمن الغذائي: يعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية" (FAO) توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة."

ركزت معظم تعاريف الأمن الغذائي على محوري في تعريفها له: الأمن الغذائي (كمية ونوع الغذاء المطلوب توفره لتحقيق الأمن الغذائي) وكيفية الحصول على الغذاء (من المصادر المحلية أو الأجنبية) وضمان تدفقه من تلك المصادر، سواء كان ذلك عن طريق الانتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية. (منير، 2009، صفحة 9)

يعتبر الأمن الغذائي من المتغيرات الخصبة ولذا يشكل انعدامه تهديدًا خطيرًا لأهم المبادئ والقيم المرتبطة بالحق في الحياة والكرامة الانسانية وبالتالي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والدولي، أي ارتباطه المباشر بالأمن الاجتماعي. (منير، 2009، صفحة 3)

2- التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد-19:

نهدف من خلال هذا الجزء من البحث الى تسليط الضوء على أهم التداعيات لأزمة كوفيد-19 على أداء الاقتصاد العالمي، وأثرها على مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية منذ بدء الأزمة في العام 2019، ورصد أهم التنبؤات الاقتصادية الصادرة من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية...الخ، ومدى استجابة الدول حول العالم لمواجهة الأزمة من خلال لجوئها لتبني عدة حزم لدعم القطاعات الاقتصادية لمنع الدخول في حالة من الركود الاقتصادي ولتخفيف تداعيات انتشار الفيروس عالميا.

2-1- أثر أزمة فيروس كورونا على المؤشرات الاقتصادية العالمية: منذ أن بدأ ظهور وانتشار جائحة كورونا في الصين ومنذ الإعلان عن اعتباره بمثابة جائحة من طرف منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020 الى اللحظة، انتقلت آثاره من المجال الصحي إلى جميع النواحي سواء الاجتماعية أو النفسية، وعلى نحو خاص الاقتصادية منها. (سليم، 2020، صفحة 4)

ركزت التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية على ثلاث قنوات أساسية لانتقال الصدمة الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد نحو معظم دول العالم وهي قناة الأثر على العرض/قناة الأثر على الطلب/قناة الأثر على الأسواق المالية، كما أن تسليط الضوء عليها يمكن في ذات الوقت من فهم الآثار المستقبلية المحتملة في حال استمرار انتشار الفيروس، وهذا ما قد يساعد كلا من الاقتصاديين والسياسيين على وضع الآليات الكفيلة بالحد من هذه الآثار .

أ- **الأثر على جانب العرض**: نقصد بجانب العرض جانب الانتاج، توقف العديد من المصانع التي أثرت على عمليات الإمداد خاصة بالمواد الأساسية كالغذاء والمواد الاستهلاكية، بسبب انخفاض مباشر في عرض العمالة الناتج عن: الوعكة الصحية التي أصابت العاملين بدءا من مقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظرا لإغلاق المدارس، وكذلك من جراء تزايد الوفيات، ولكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية. واضافة إلى ذلك، فالشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي. (غوبيناث، 2020)، أشارت منظمة الأونكتاد إلى حدوث تباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى أكثر من 2% لهذا العام، هذا الأمر

الذي قد يكلف الاقتصاد العالمي نحو تريليون دولار، خلافا لما كان متوقعا في أيلول/سبتمبر 2019، أي أن العالم على عتبة ركود اقتصادي عالمي شديد. (unctad, 2020)

إن معظم التوقعات الاقتصادية لعام 2020 كانت تتنبأ بسنة من النمو الثابت إن لم يكن بالنمو المتزايد، فقد شهد تحديث توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يناير ارتفاعًا في النمو من 2.9 % في 2019 إلى 3.3 % في 2020، وكانت هناك أسباب كثيرة، و جاء تفشي الفيروس التاجي صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخرا توقعاتها لنمو 2020 إلى النصف من 2.9% إلى 1.5 % (IMF, WORLD ECONOMIC OUTLOOK, 2020)، ومن المرجح جدا أن يمر الاقتصاد العالمي هذا العام بأسوأ ركود تعرض له منذ سنوات "الكساد الكبير"، متجاوزا في ذلك كل تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ 10 سنوات. فمن المتوقع أن يتسبب "الإغلاق العام الكبير"، كما يجوز أن نسميه، في انكماش النمو العالمي بشدة(IMF, WORLD ECONOMIC OUTLOOK, 2020) .

ب– الأثر على جانب الطلب: في ظل الوتيرة المتسارعة لانتشار فيروس كورونا لجأ الأفراد إلى أن يمكثوا في منازلهم لمنع انتشار العدوى فيما بينهم وبالتالي انتقالها لباقي الدول، هذا الأمر أدى إلى تراجع الاستهلاك بشكل ملحوظ كما أن قطاع الخدمات – مثل السياحة والمطاعم إلى جانب المصانع الصغرى– تضررت وبشدة، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وتفاقم فجوة توزيع الدخل، الأمر الذي أدى إلى فقدان ثقة المستهلك والمستثمر والتي تعتبر أكثر النتائج المباشرة لانتشار الفيروس وبالتالي الدخول في دوامة من التراجع، هذا إلى جانب انهيار سعر النفط الذي أصبح العامل المساهم للشعور بالقلق ولهذا السبب من الصعب التنبؤ بحركة الأسواق الأمر الذي يجعل من الوضع العالمي أكثر سوءا وينذر بموجة من الركود الشديد. (الفرا، 2020، صفحة 5)

ج– الأثر على الأسواق المالية: فرضت جائحة كوفيد–19 تحديا تاريخيا، ففي منتصف فبراير حين بدأ المشاركون في السوق يخشون أن يتحول تفشي هذا الفيروس إلى جائحة عالمية، حدث هبوط حاد في أسعار الأسهم عن مستوياتها المبالغ فيها سابقا. وفي أسواق الائتمان، سجلت فروق العائد ارتفاعا كبيرا، وخاصة في القطاعات الخطرة كالسندات عالية العائد، وقروض الرفع المالي، والدين الخاص، حيث وصل نشاط الإصدار إلى حالة من التوقف (IMF, Rapport sur la stabilité financière dans le monde, 2020)، وشهد مؤشرا داو جونز الصناعي ومؤشر فوتسي في لندن أكبر انخفاضات فصلية منذ عام 1987، حيث انخفضا بنسبة 23 % و25 % على الترتيب، كما خسر مؤشر ستاندرد آند بورز 500 نسبة 20 % خلال الربع الأول، وهو الأسوأ له منذ عام 2008.

د– الأثر على أسواق النفط: وكاستجابة للقنوات السابقة، تقلص الطلب على النفط، وانهارت أسعاره في العشرين من أفريل هبطت أسعار عقود النفط الأمريكية المقرر تسليمها في ماي المقبل إلى أدنى مستوى لها في التاريخ، متجاوزة الصفر، وذلك بالتوازي مع انخفاض مساحات التخزين المتاحة عالمياً، بسبب وفرة المعروض النفطي الذي لم تعد الاقتصادات العالمية بحاجة إليه، ونتيجة الإغلاق شبه الكامل لكثير من المطارات والموانئ والمصانع والشركات، على إثر جائحة كورونا التي تضرب العالم، أدت تداعيات ذلك إلى تراجع الطلب العالمي للنفط إلى نحو الثلث، اضافة الى الخلافات النفطية بين الدول المنتجة. (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020، صفحة 1)

2-2- السيناريوهات المتوقعة لتطور الأزمة مستقبلا: تطور الصدمة الاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء كورونا واستمرار تداعياتها في المستقبل (حجم الأزمة ومداها) مرتبط بثلاثة متغيرات أساسية هي: سرعة ومدى انشار الفيروس، الوقت المستغرق في انتاج وتسويق لقاح، مدى نجاعة الاجراءات المتخذة من طرف الحكومات.

هناك جهود مقدمة من طرف خبراء ومنظمات دولية حول السيناريوهات المتوقعة لتطور الأزمة، ومن هذه الجهود ما قدمته مؤسسة ستراتفور، أو ما قدمه تقرير كل من كارستن برزيسكي (كبير الاقتصاديين في منطقة اليورو والرئيس العالمي لماكرو) و جيمس سميث (متخصص في اقتصاديات الأسواق المتقدمة المحتوى)، حيث قدما أربع سيناريوها: التعافي على شكل "V" يعبر عن تعاف قوي، و "U" يشير إلى انخفاض أطول يتبعه تعاف قوي، أما "J" فيوضح جموداً لفترة أطول تليها تعاف ضعيف، و "L" لفترة طويلة من الجمود، بينما يشير تعافي "W" لركود مزدوج .

2-3- بعض الخيارات المقدمة للحد من أزمة كوفيد-19: قدم بعض الخبراء الاقتصاديين وبعض المنظمات الدولية تحليلات متنوعة طرحوا من خلالها بعض المقترحات التي قد تسهم في الحد من تلك الخسائر، والتخفيف من التباطؤ الاقتصادي العالمي المتوقع الناتج عن انتشار الفيروس، هذه المقترحات شرع في تطبيقها، (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020).

3- أثر جائحة كوفيد -19 على (التشغيل -الفقر -الأمن الغذائي) في الدول العربية:

3-1- توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2020-2021:

انعكس كل من تباطؤ الطلب العالمي في ظل التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض كميات الانتاج النفطي في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط على معدل نمو الدول العربية المسجل في عام 2019 الذي بلغ نحو 2 %، يعيش العالم والدول العربية في عام 2020 ظرفا استثنائيا في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، وتأثيره العالمي واسع النطاق على جانبي العرض والطلب الكلي، سوف يكون للمستجدات المرتبطة بالفيروس عدد من التداعيات على الاقتصاديات العربية من خلال عدة قنوات على النحو التالي: (صندوق النقد العربي، 2020، ص12)

- تأثر صادراتها بتراجع محتمل للطلب العالمي بما لا يقل عن 50.%
- تأثرها بالتوقف الجزئي للإنتاج المحلي في عدد من القطاعات الاقتصادية، والتي تساهم بـ 40% من اجمالي الناتج.
- تأثر الدول المصدرة منها للنفط بالتطورات في الأسواق العالمية للنفط التي تشهد تراجعا في مستويات نمو الطلب على النفط، وحيث يساهم قطاع الصناعات الاستخراجية بـ 27 % من إجمالي الناتج.
- ضغوطات على الموازنات العربية كمحصلة لمجموعة من العوامل التي تتمثل في تراجع متوقع للإيرادات النفطية المصدرة والايرادات الضريبية في الدول المستوردة له.
- الارتفاع في معدلات البطالة خاصة على ضوء تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية الموفرة لفرص العمل .

كما أن الاضطراب الإضافي في الأنشطة والخدمات في البلدان المتأثّرة بالنزاعات مثل اليمن وسوريا سوف تكون لها عواقب أكبر، إذ أن هذه البلدان لديها هيكليات حكومية مجهدة، وتعاني من شلل في اقتصادها وسوق العمل فيها، وتنقصها البنى التحتية الأساسية لمواجهة هذه الأزمة، هذا بالإضافة الى العقوبات الاقتصادية المفروضة على هذه البلدان والقيود المتصلة بهذه العقوبات والتي تطال التدفقات التجارية للسلع الأساسية، بما في ذلك المستلزمات الطبية، مما يؤثر على قدرات الحكومات على خفض انتشار الفيروس واحتوائه، كما ستواجه بلدان أخرى تؤوي أعداد كبيرة من اللاجئين مخاطر كبيرة تتطلب المزيد من الدعم. (منظمة العمل الدولية، 2020، صفحة 3)

3–2– أثر جائحة كوفيد –19 على التشغيل في الدول العربية: يمكننا ابراز أهم التوقعات التي تبين آثار وانعكاسات هذه الجائحة على أوضاع التشغيل والبطالة:

- حسب دراسة جديدة للإسكوا، ستخسر المنطقة حوالي 1.7 مليون وظيفة على الأقل نتيجة انتشار كوفيد–19 .
- النساء والشباب والعمال المهاجرون واللاجئون والنازحون و العمال ذوي الاعاقة والعاملون على حسابهم الخاص والعمال من تخطوا 55 عاما من أكبر الفئات المتضررة.
- ارتفاع نسبة البطالة في الفئات العمالية منخفضة المهارة.
- أكثر الفئات التي لم تتضرر بتداعيات الجائحة هم أصحاب المهارات العالية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (سناء، 2020، صفحة 4)
- العمال في مشاريع القطاع غير الرسمي والذي يستقطب جزء كبير من العمالة.

وفي الدول العربية يوجد حوالي 4.68 مليون عاطل عن العمل في سنة 2019، ويعمل 18.2 مليون شخص في هذه القطاعات الأكثر عرضة، ما يعني أن ثلث السكان المستخدمين في المنطقة تقريبا يواجهون درجة عالية من خطر التسريح، أو خفض أجورهم أو ساعات عملهم، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الاستخدام في المنطقة العربية حسب القطاعات

الأنشطة الاقتصادية	وقع الأزمة الحالي على الناتج الاقتصادي	الاستخدام (بالآلاف)	حصص القطاعات من العمالة
التعليم	منخفض	4.417	8.0
أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	منخفض	2.035	3.7
الادارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الالزامي	منخفض	6.516	11.9
المرافق	منخفض	486	0.9
الزراعة، الغابات، المصائد	منخفض متوسط	4.967	9.0
البناء	متوسط	8.214	15.0
أنشطة مالية وضمان	متوسط	707	1.3
مناجم ومقالع	متوسط	8.41	1.5
خدمات أخرى	متوسط عالي	4.865	8.9
النقل، التخزين والاتصالات	متوسط عالي	3.623	6.6
الإقامة وأنشطة خدمات الاطعام	عال	1.959	3.6
العقارات وأنشطة الأعمال والادارة	عال	2.968	5.4
الصناعة التحويلية	عال	4.632	8.4
تجارة بالجملة والتجزئة، واصلاح المركبات والدرجات	عال	8.681	15.8
المجموع		54.91	100.0

المصدر: منظمة العمل الدولية، كوفيد19: وقعه على سوق العمل واستجابة السياسات العامة في الدول العربية، منظمة العمل الدولية، نيويورك ، 2020، ص 4.

يواجه العمال في القطاعات التي تستلزم حضور جسديا في مكان العمل مخاطر صحية تأتي بشكل مباشر من احتمالية أن يقع العمال مرضى بفيروس كورونا المستجد، وبشكل غير مباشر بسبب القيود على السفر وجهود الحجر الصحي والعمال المقيمين في المنزل لرعاية أفراد الأسرة المرضى أو الأطفال، مما يتطلب توفيه اعتماد اجراءات صارمة للصحة والسلامة، كما أن الشركات معرضة للخطر وتحتاج الى دعم مصمم لها للمحافظة على النشاط الاقتصادي من خلال جملة من السياسات لضمان استمراريتها . من خلال ما سبق يجب على الخبراء في الاقتصاد والتنمية والقائمين على الشأن الاقتصادي في البلدان العربية، البحث عن حلول عملية لمشكلة البطالة المستجدة التي خلفتها جائحة كورونا، واستيعاب الصدمة الاقتصادية حتى لا تتفاقم المشكلات والأزمات، وتظهر على السطح تداعيات البطالة من جرائم وانحرافات وأزمات نفسية، تؤدي إلى ظواهر سلبية مثل الانتحار والعنف الأسري وغير ذلك مما يؤثر على الأمن الاجتماعي–الاقتصادي.

3–2– أثر جائحة كوفيد –19 على الفقر في الدول العربية: ينتشر الفقر وعدم المساواة على نطاق واسع في البلدان العربية، ويبلغ الفقر المدقع حدا من ملحوظا من الارتفاع في البلدان، ولم تؤد جهود التصدي للفقر في المنطقة إلى معالجة أشكال الحرمان المتعددة، ولا الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وعلى المستوى دون الوطني، ولا المخاطر التي تواجهها فئات اجتماعية مختلفة، ويمكن توضيح الوقائع المتعلقة بالفقر حسب التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 في النقاط التالية (الايسكوا، 2020، الصفحات 14–15):

– ما زال قياس الفقر في المنطقة العربية بأبعاده المختلفة مهمة صعبة، ولم يحدد سوى 12 بلدا من البلدان العربية خطا وطنيا للفقر، وعدد قليل من الدول يقيس الفقر بانتظام، ما يؤدي إلى نواقص في المعلومات الأساسية وثغرات في السياسات العامة. وعدم القدرة على رصد معدلات الفقر بانتظام في السياق الوطني يضعف صالحية استراتيجيات القضاء على الفقر وفعاليتها، ولا تملك غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي معدلات رسمية للفقر، على الرغم من وجود مظاهر الفقر فيها.

– تصل نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدد للعيش على 1.9 دولار في اليوم الى 16% تقريبا في البلدان العربية الأقل نمو، وتفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمي والمتوسطات في سائر المناطق النامية، باستثناء افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

– تبلغ نسبة الفقراء، حسب خطوط الفقر الوطنية، 5.5 % في الجزائر، و14.4% في الأردن، وحوالي 27% في لبنان ومصر، وتفوق 40 في المائة في بعض البلدان الأقل نموا، لتصل الى 46.5 % في السودان، و48.6% في اليمن قبل اندلاع الصراع.

– تصل معدلات الفقر على مقياس الفقر متعدد الأبعاد الى 41% في 10 بلدان عربية تضم 75% من السكان.

حسب مدونات البنك الدولي شهر أفريل يمثل فيروس كورونا (COVID-19) أزمة لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل في العقود الأخيرة من حيث آثارها الاقتصادية والاجتماعية المحتملة. فوفقاً لتقديراتنا، قد ينجرف حوالي 49 مليون شخص إلى هوة الفقر المدقع خلال عام 2020، حيث تؤثر التدابير المتخذة لاحتواء فيروس كورونا على معيشة الأسر من طرق عدة منها: فقدان الوظائف، وفقدان التحويلات المالية، وارتفاع الأسعار، وتوزيع الغذاء والسلع الأساسية الأخرى بالبطاقة، وتعطل خدمات الرعاية الصحية والتعليم. (SÁNCHEZ-PÁRAMO, 2020)

في المنطقة العربية يتوقع أن يقع 8.3 مليون شخص في شباك الفقر، حسب التقديرات في شهر أفريل، مما يعني أن ما مجموعه 101.4 مليون شخص في المنطقة سيصنفون في عداد الفقراء، ويمكن أن يكون له عواقب وخيمة على الفئات المعرضة للمخاطر ، لا سيما النساء والشباب، والعاملين في القطاع غير رسمي ممن لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية ولا من

التأمين ضد البطالة، وما يفاقم هذا التحدي غياب الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، وتطبيق نظم حماية اجتماعية غير شاملة في بعض البلدان العربية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، ص 1).

أما في تحديثات شهر جوان وتحول مركز هذه الجائحة من أوروبا وأمريكا الشمالية إلى جنوب العالم، أدى ذلك إلى زيادة أعداد الوفيات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وطول فترة الإغلاق وارتفاع التكاليف الاقتصادية لهذه الجائحة. وبالتالي، تغيرت كذلك التقديرات لتأثير هذا الفيروس على معدلات الفقر في العالم.

وباستخدام تنبؤات النمو الصادرة حديثاً في جوان والواردة في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، تم تحديث التقديرات الخاصة بتأثيرات هذه الجائحة على معدلات الفقر عالمياً، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي فيروس كورونا وفق السيناريو الأساسي إلى سقوط 71 مليون شخص في براثن الفقر المدقع على أساس خط الفقر الدولي 1.90 دولار للفرد في اليوم، وأما في ظل سيناريو تدهور الأوضاع، فسيرتفع هذا العدد إلى 100 مليون، وهذا ما سيغير توقعات الفقر على الدول العربية كذلك. (ماهلر، 2020)

لذلك أصبح من الضروري أن تجعل الحكومات الأبعاد الاجتماعية والبيئية جزء لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي إذا أرادت أن تحرز تقدما في تقليص الفقر، وهنا لا بدّ من توفر الإرادة السياسية لوضع سياسات اجتماعية وسياسات تضمن إعادة التوزيع، بغية التصدي لتفاقم عدم المساواة والإقصاء، وبالتالي توفير الأمن الاجتماعي–الاقتصادي في المنطقة العربية.

3–3– أثر جائحة كوفيد –19 على الأمن الغذائي في الدول العربية: تعتمد المنطقة العربية اعتمادا كبيرا على واردات الأغذية، ما يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات التجارة العالمية وبعدم التكافؤ في التبادل التجاري، والإنتاجية الزراعية منخفضة في كثير من البلدان وكثيرا ما تكون الممارسات الزراعية غير مستدامة، ما يحد من توفر الغذاء بكلفة ميسورة في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤدي ندرة المياه وتغير المناخ والتوسع الحضري المتزايد إلى تفاقم هذا الوضع لتفشي الصراعات. ويستمر ارتفاع معدلات الجوع ونقص التغذية، ولا سيما نتيجة لتفشي الصراعات، إضافة إلى أن جيوب الجوع المزمن الحاد منتشرة في مختلف أنحاء المنطقة، ويمكن توضيح الوقائع المتعلقة بالأمن الغذائي حسب التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 في النقاط التالية: (الايسكوا، 2020، الصفحات 26–27)

– تؤدي الصراعات إلى ارتفاع مستويات نقص التغذية في المنطقة، ويعيش ثلثا الذين يعانون من الجوع في البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث طال الدمار البنية التحتية للإنتاج، وتقطعت سلاسل القيمة الغذائية، وهجرت الأراضي الزراعية بفعل تضررها أو نزوح السكان.

– تحل المنطقة العربية في صدارة الدول المستوردة للأغذية، وتسجل بلدان كثيرة عجزا كبيرا في ميزان تجارة المواد الغذائية، وتستورد المنطقة ما يفوق 25% من القمح المتداول في الأسواق العالمية.

– تسهم الزراعة بنسبة 7 % من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، ومع ذلك فهي المصدر الرئيسي لفرص عمل نحو38 % من السكان ومورد الرزق الأساسي لهم .وتسهم بنسبة 23 % من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمو.

– بلغ متوسط معدل النمو السكاني في البلدان العربية 9.1 % سنويا بين عامي 2015 و2020، وهو ثاني أسرع المعدلات في العالم بعد أفريقيا حيث يبلغ 5.2 %، ويؤدي النمو السكاني السريع إلى زيادة الطلب على الغذاء.

رصدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مجموعة من الآثار الناجمة عن أزمة كوفيد– 19 على الأمن الغذائي العربي الموجزة فيما يأتي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، صفحة 2):

– صعوبة الوصول إلى أسواق البيع بالجملة والتجزئة وأسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها الدول عربيا وعالميا والتي تفرضها الأوضاع، أي تقييد حركة التجارة الدولية.

– نقص العمالة نتيجة لتقييد الحركة والآثار السلبية التي تترتب عن ذلك النقص على المساحات المزروعة والإنتاج والحصاد على المدى القريب والبعيد إن طال أمد الجائحة، مما سيترتب عليه نقص في المعروض وارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار محليا وعالميا. ويزداد أثر ذلك إذا ما تبنت الدول المصدرة لسياسات حمائية إغلاقية.

–انخفاض أسعار الطاقة وآثاره المحتملة على قدرة الدول العربية المنتجة للنفط على تأمين احتياجاتها الاستهلاكية بالكفاءة المطلوبة، وخاصة إذا ما ارتفعت أسعار الغذاء إلى مستويات عالية.

–انخفاض المخزونات الاستراتيجية للدول، وخاصة إذا ما طال أمد الجائحة نتيجة للسحب الزائد دون تعويض.

–تساهم الجائحة في حالة عدم الاستقرار السياسي وتغذي النزاعات، على سبيل المثال النزاعات بين المجتمعات حول الموارد الطبيعية مثل المياه واراضي الرعي أو طرق الهجرة، وهو ما يمكن أن يعرقل الانتاج الزراعي والأسواق. (منظمة الأغذية والزراعة، 2020)

وفي ضوء ما سبق قدمت عدة منظمات منها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مجموعة من السياسات في الأجل القصير، وعدة استراتيجيات في المدى المتوسط والطويل لهدف القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، كما أطلقت عدة مبادرات ذات بعد دولي ووطني من أجل تقليص وقع الأزمة.

4– الدراسة القياسية لانتقال أثر أزمة كوفيد–19 على متغيرات الدراسة:

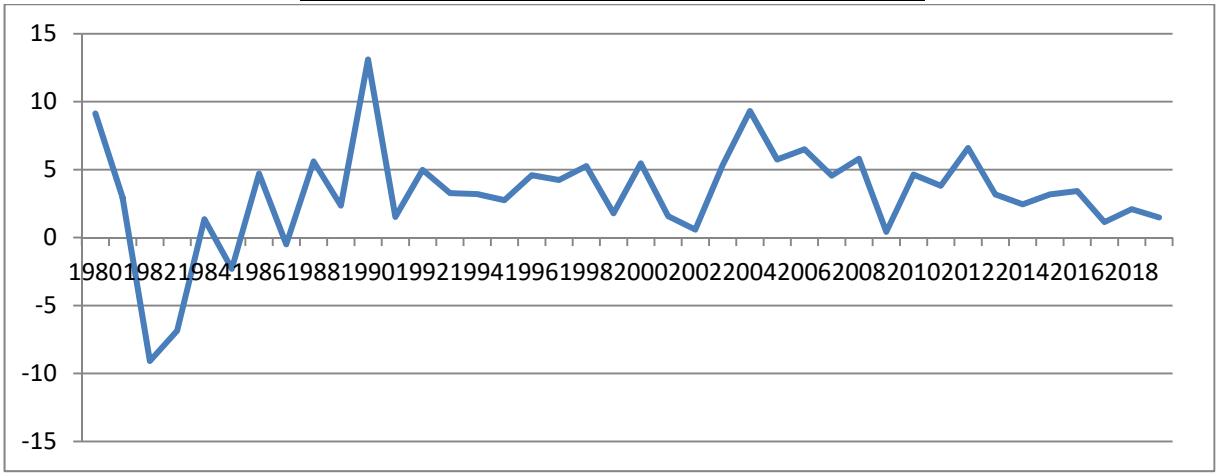
سوف نقوم على مستوى هذا الجزء من البحث توضيح كيفية انتقال أثر الصدمات الناجمة على الأزمات الى متغيرات تعكس مقدار الأمن الاجتماعي–الاقتصادي لهذه الدول، والتي حددناها سابقا في كل من التشغيل والفقر والأمن الغذائي.

تنعكس الأزمات الاقتصادية عادة على عدة مؤشرات ولعل أهم مؤشر يستخدم في ذلك هو معدل النمو الاقتصادي للدول أو الأقاليم سواء في خضم الأزمة أو بعدها مباشرة، ثم ينتقل الأثر عن طريق هذا المتغير الى متغيرات أخرى سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

4–1– نموذج الدراسة:

من خلال التحليل السابق لأثر أزمة كوفيد–19 على مؤشرات الامن الاقتصادي والاجتماعي لاحظنا الدور المحوري للنمو الاقتصادي في نقل الأثر الى هذه المتغيرات، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 1: تطور معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية.

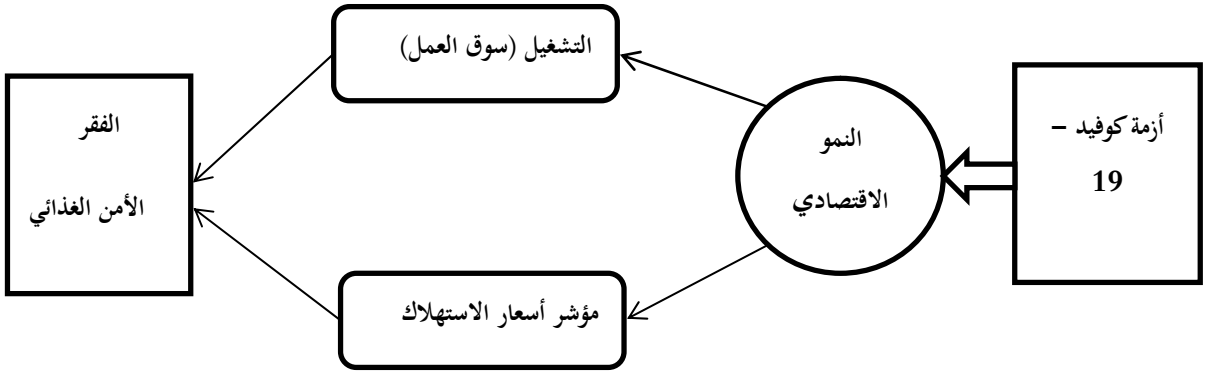


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي وتوقعات صندوق النقد العربي.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن الأزمات التي مر بها العالم أو المنطقة العربية بشكل خاص انعكس على معدلات النمو الاقتصادي بشكل سلبي، حيث انخفض النمو الاقتصادي بشكل حاد، وهذا خلال السنوات 2009/2002/1991/1987/1982 ، وكل هذه السنوات كانت مرتبطة بأزمة اقتصادية من اختفاء الاتحاد السوفياتي والحرب الايرانية بداية الثمانينات الى أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 الى الأزمة المالية 2008 التي كانت أكثر شراسة، ثم أزمة كوفيد–19 التي كانت مفاجئة ولها أثر عميق على الوضع الاقتصادي في المنطقة.

وبالتالي يمكننا بناء النموذج التالي:

الشكل رقم 02: نموذج أثر انتقال أزمة كوفيد–19 الى مؤشرات الأمن الاجتماعي–الاقتصادي:



المصدر: من اعداد الباحثين.

وبالتالي يمكن بناء نموذج الدراسة من خلال المعادلتين التاليتين:

$$FL_t = f(GDP_t) \ldots\ldots(1)$$

$$P_t = f(GDP_t) \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث:

GDP_t : الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في الدول العربية.

FL_t: القوى العاملة في الدول العربية.

P_t: مؤشر أسعار الاستهلاك معبر عنه بمعدل التضخم.

4–2– مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة في المنطقة العربية للفترة (1990–2019)، والتي تتمثل في البيانات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي أو صندوق النقد العربي.

4–3– المنهجية الاحصائية والقياسية لتحليل البيانات:

اتبعنا في هذه الدراسة الأسلوب الاحصائي الوصفي بوصف متغيرات الدراسة، والأسلوب الكمي القياسي لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة محل الدراسة بهدف الحصول على مرونات أو معاملات خط الانحدار، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الاحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

- مصفوفة الارتباط لقياس مدى الارتباط بين متغيرات النموذج.

- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج لكل معادلة.
- تقدير معادلتي الانحدار في النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث يمكننا تقدير المعادلات التالية من اختبار مدى حساسية متغيرات الدراسة الى التغير في معدل النمو الاقتصادي، وامكانية التنبؤ المستقبلي بهذه المتغيرات بناء على توقعات معدل النمو الاقتصادي من طرف الهيئات المتخصصة.

أ- مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج: الهدف من هذا قياس الارتباط بين المتغيرات معرفة ما إذا كان تغير أحدهما أو مجموعة منها مرتبطاً بتغير الاخرى، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

	GDP(-1)	FL	P
GDP(-1)	1.000000	0.995974	-0.452517
FL	0.995974	1.000000	-0.477702
P	-0.452517	-0.477702	1.000000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-VIEWS

نلاحظ من خلال مصفوفة الارتباط وجود ارتباط قوي جدا بين الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بفترة ابطاء والقوى العاملة في الدول العربية، أي أن ارتفاع أو انخفاض الناتج المحلي للسنة t سوف ينعكس على سوق العمل بشكل طردي في السنة t-1، كما نلاحظ كذلك وجود ارتباط ولكن ضعيف سلبي بين مؤشر أسعار الاستهلاك والناتج المحلي للفترة السابقة، أي أن الارتفاع أو الانخفاض في الناتج المحلي سوف ينعكس سلبيا على مستوى الأسعار للفترة اللاحقة.

ب- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج:

سوف نستخدم اختبار جرانجر (Granger Causality Tests) للاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات التالية: الناتج المحلي بالأسعار الثابتة واجمالي القوى العاملة ومؤشر أسعار الاستهلاك في الدول العربية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3: فرضيات ونتائج Granger Causality Tests:

H_0: الناتج المحلي لا يسبب التشغيل.	Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
H_0: التشغيل لا يسبب الناتج المحلي.	GDP(-1) does not Granger Cause FL	29	6.03361	0.0210
	FL does not Granger Cause GDP(-1)		15.9328	0.0005
H_0: الناتج المحلي لا يسبب التضخم.	Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
H_0: التضخم لا يسبب الناتج المحلي.	GDP(-1) does not Granger Cause P	28	1.30533	0.2641
	P does not Granger Cause GDP(-1)		0.88299	0.3564

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-VIEWS

نلاحظ من خلال نتائج الاختبار المدرجة في الجدول أن:

- احتمالية F المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم أي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في المنطقة العربية يسبب التشغيل.

– احتمالية F المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض البديل أي أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في المنطقة العربية لا يسبب التضخم.

ج– تقدير نموذج الانحدار لمعادلات النموذج:

– **إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:** يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، اجمالي القوى العاملة، مؤشر أسعار الاستهلاك في الدول العربية خلال الفترة (1990–2019)، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة سوف نستخدم اختبار فلبيب–براون (Phillip–Perron)، لأن له قدرة اختبارية أفضل و أدق من اختبار ديكي – فولر (Dickey and Fuller) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا، نتائج الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم 4: اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار Phillip–Perron.

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول		درجة التكامل
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	
	-0.713	-1.305	-4.36*	-4.41*	**I(1)**
	-1.87	-2.28	-6.83*	-6.69*	**I(1)**
LFL_t	-2.09	0.24	-2.64**	3.25**	**I(1)**

***معنوي عند مستوى معنوية 5%حسب قيم (Adj.t–statistic) لـ (Mackinnon :1996).**

****معنوي عند مستوى معنوية 10% حسب قيم (Adj.t–statistic) لـ (Mackinnon :1996).**

اختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في الاختبار وفق الاختيار الالي (Newey–West) باستخدام طريقة (BartlettKernel).

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E–Views

على ضوء النتائج الموضحة في الجدول (4) نلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة بالناتج المحلي بالأسعار الثابتة، اجمالي القوى العاملة، مؤشر أسعار الاستهلاك في الدول العربية مستقرة عند الفرق الأول، وهذه النتائج تنسجم نوعا ما مع النظرية القياسية التي تفرض أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون مستقرة عند الفرق الأول.

– تقدير العلاقة التوازنية واختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل وجرانجر:

يبدأ اختبار أنجل وجرانجر بتقدير انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى والتي تسمى معادلة التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار ($\hat{e}$) للمعادلة المقدرة والتأكد من أن البواقي ساكنة عند المستوى باستخدام اختبار فليب–براون، وفي حالة أن بواقي الانحدار ساكنة عند المستوى I(0)، نستنتج أن متغيرات النموذج بالرغم من أنها غير مستقرة من نفس الدرجة، إلا أنها متكاملة تكاملا مشتركا في الأجل الطويل، تقدير نتائج العلاقات في المدى الطويل أعطى النتائج التالية:

(–3.55) (–3.37)	(–8.69) (84.3)
R^2=0.28 n=30 F=11.40 D-W=0.7	R^2=0.99 n=30 F=7111 D-W=0.78

- من خلال النموذج الأول المتعلق بالمؤشر أسعار الاستهلاك: نلاحظ أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث أن مرونة مؤشر أسعار الاستهلاك الى الناتج المحلي سالبة، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، بالإضافة الى أن معلمات النموذج ذو معنوية احصائية وهذا ما يبين أن النموذج مقبول من الناحية الاحصائية رغم ضعف القدرة التفسيرية للنموذج.

- من خلال النموذج الثاني المتعلق بالقوى العاملة: نلاحظ أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث أن مرونة القوى العاملة الى الناتج المحلي موجبة، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، بالإضافة الى أن معلمات النموذج ذو معنوية احصائية وهذا ما يبين أن النموذج مقبول من الناحية الاحصائية بالإضافة الى القدرة التفسيرية للنموذج.

كما أن النموذجين مقبولين من الناحية القياسية، وهذا ما توضحه نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: نتائج الاختبارات القياسية للعلاقة التوازنية طويلة الأجل للنموذجين.

	Normality (Jarque-Bera)	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM			ARCH Test		
النموذج	-	1	2	3	1	2	3
القوى العاملة	0.45	8.77	8.87	11.08	2.78	4.25	6.97
	(0.79)	(0.3)	(0.1)	(0.12)	(0.09)	(0.11)	(0.07)
مؤشر أسعار الاستهلاك	0.38	12.02	12.86	11.09	0.52	0.72	1.04
	(0.82)	(0.26)	(0.28)	(0.33)	(0.32)	(0.58)	(0.47)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

من خلال الجدول (5) فان النماذج المقترحة مقبولة من الناحية القياسية، حيث أن بواقي هذه النماذج تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما توضحه إحصائية (Jarque-Bera)، كما أن النماذج خالية من الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى والثانية والثالثة وهذا ما يوضحه اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM)، وكذلك خلو النماذج من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي وهذا ما يوضحه اختباري (ARCH، White Heteroskedasticity.

أما اختبار التكامل المشترك في هذه الطريقة يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 6: اختبار التكامل المشترك باستخدام (PP test)

القرار	ثابت واتجاه	ثابت	
I(0)	-3.62**	-3.008**	*R*
I(0)	-3.6**	-2.83**	*R*

** معنوي عند 5%.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

نلاحظ من خلال الجدول أن بواقي الانحدار في العلاقة التوازنية طويلة المدى مستقرة عند المستوى في كلا النموذجين، مما يدل على تكامل مشترك بين الناتج المحلي والقوى العاملة في الأجل الطويل، وكذلك بين الناتج المحلي ومؤشر أسعار الاستهلاك في الدول العربية.

- **تحليل النتائج القياسية:**

قمنا على مستوى هذا الجزء بدراسة أثر متغير الصدمة المتمثل في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة والناتج عن أزمة كوفيد-19 على المتغيرات التي تعكس مستوى الأمن الاجتماعي-الاقتصادي للدول العربية، من خلال ثلاث أدوات قياسية تتمثل في مصفوفة الارتباط واختبار السببية والتكامل المشترك وتقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

من خلال العلاقة التوازنية في الأجل الطويل تبين لنا أن مقدار المرونات كبير جدا في النموذجين، (-0.86) بالنسبة لنموذج مؤشر أسعار الاستهلاك، (0.72) بالنسبة الى اجمالي القوى العاملة، حيث أن التغير في الناتج المحلي في الدول العربية بنسبة 1%

سيؤدي الى التغير العكسي في مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 0.86 %، وأن التغير في الناتج المحلي في الدول العربية بنسبة 1 % سيؤدي الى التغير الطردي في اجمالي القوى العاملة.

ومن خلال التوقعات المتشائمة حول مستويات الناتج المحلي لسنتي 2020 و2021 في الدول العربية، فانه من المتوقع ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في هذه البلدان، ومن المتوقع كذلك انخفاض اجمالي القوى العاملة فيها أي ارتفاع معدلات البطالة، وهذا نظرا لحساسية المتغيرين لمستويات الناتج، وبالتالي ينعكس على كل من الفقر والأمن الغذائي في الدول العربية.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية ابراز تداعيات أزمة كوفيد–19 على بعض مؤشرات الأمن الاجتماعي–الاقتصادي في الدول العربية، وتم التوصل الى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

–أثرت أزمة كوفيد–19 على جل مؤشرات الأمن الاجتماعي–الاقتصادي في العالم، وخاصة المؤشرات الرئيسية (التشغيل، الفقر، الأمن الغذائي)، وهذا من خلال الاحصائيات المقدمة في تقارير رسمية تم تناولنا في متن المقال.

–بالإضافة الى الأوضاع التي يعيشها العالم العربي اليوم، زادت الأزمة الصحية المتعلقة بكوفيد–19 من تعميق المشكلات التي تمر بها، وخاصة مؤشرات التشغيل، الفقر، الأمن الغذائي.

–انعكست أزمة كوفيد–19 على التشغيل وسوق العمل في المنطقة العربية، من خلال زيادة معدلات البطالة مع توقع الأسوأ مستقبلا، وفقا للسيناريوهات المتوقعة، مع تفاقم معدلات الفقر ، وخاصة نسبة الأشخاص الذي يعيشون تحت مستوى الفقر المدقع، أما فيما يخص الأمن الغذائي، واعتماد المنطقة العربية على استراد غذائها، سوف يكون للأزمة أثر سلبي مستقبلا في حالة استمرار الأزمة، وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وفي ظل انخفاض عائدات تصدير البترول.

–التأثيرات السابقة للأزمة الصحية جعلت الكثير من الدول العربية تقوم بعدة سياسات في الأجل القصير بغية تقليص أثر الأزمة على مواطنيها في ظل الحجر الصحي، وتضرر اقتصادياتها.

– أثبتت النتائج القياسية حساسية أزمة كوفيد–19 على مؤشرات التشغيل حيث كانت مرونة والفقر والأمن الغذائي من خلال متغير الصدمة المتمثل في الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي في هذه الدول، وأظهر مرونات كبيرة للأثر (0.72، –0.86).

بناء على النتائج المتوصل اليها من خلال البحث يمكن اثبات صحة الفرضية والتي تنص على الأثر السلبي لجائحة كوفيد–19 على الأمن الاجتماعي–الاقتصادي في الدول العربية من خلال مؤشرات التشغيل والفقر والأمن الغذائي.

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات تساهم في التخفيف من أثر الأزمة أو الأزمات مستقبلا، وهي في مجملها مقدمة مسبقا من طرف عدة منظمات دولية تطرقنا اليها في متن البحث:

–ضرورة تقديم تدابير وطنية على مستوى السياسات من خلال تقديم المزيد من المساعدات سواء المالية أو التسهيلات من أجل انعاش الاقتصاديات الوطنية، دون نسيان التدابير القطرية من خلال مساعدة باقي الدول العربية التي تعاني من آثار الأزمة.

-بناء نماذج استراتيجية على مستوى كل دولة أو على مستوى القطر يسمح باتخاذ القرارات، والتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، والاعتماد على استراتيجية "الفعل وليس رد الفعل".

الهوامش والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- أحمد الكواز. (1998). التطورات الاقتصادية الحديثة وآثارها على الاقتصاديات العربية. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*، 8(1).

2- اسلام سناء. (2020). تداعبات أزمة كورونا على سوق العمل وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة. *تأثيرات وتداعيات أزمة كورونا على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية*. مصر: منظمة العمل العربية.

3- الايسكوا. (2020). *التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020*. بيروت: لجنة الأمم المتحدة االقتصادية واالجتماعية لغربي آسيا.

4- حسين الأزرق. (2005). : سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية. *سلسة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 83* (صفحة 3). الكويت: بنك الكويت الصناعي.

5- حطاب موراد ومنصوري حاج موسى. (2013). دور السياسات الاقتصادية في الحد من الفقر إشارة إلى حالة الجزائر. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 4*(1)، 303.

6- حمد علو. (2018). لأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات. *مجلة الجيش-دراسات وأبحاث-، 392*(1).

7- ريم سليم. (2020). *توقعات ما بعد الجائحة: كيف أثر فيروس كورونا على التوقعات المستقبلية للاقتصاد العالمي*. المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية. الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية.

8- سارة البلتاجي. (2016). *الأمن الاجتماعي-الاقتصادي والمواطنة الناشئة*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

9- ستيتي الزازية. (2015). الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي. *مجلة المستقبل العربي، 532*(1)، 53.

10- سعيد على حسن القليطى. (2007). التخطيط الاستراتيجى لتحقيق الأمن الاقتصادى والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية. *تقنية المعلومات والأمن الوطني*. الرياض.

11- صديق الطيب منير. (2009). المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي. *قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية*، (صفحة 9). الرياض.

12- عاطف لافي مرزوك. (2014). التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في دول الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغدي للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8*(31)، 57.

13- عبد الستار مُحَّد العلي. (2000). *إدارة الإنتاج و العمليات*. الأردن: دار وائل للنشر.

14- العربي ,ص .ا .(2020) .*تقرير آفاق الاقتصاد العربي* .الامارات العربية المتحدة :صندوق النقد العربي.

15- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2020). *فيروس كورونا:التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية*. لبنان: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

16- مجيد بن احمد المعلا. (2000). *التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية 2000 -2015*. الامارات العربية المتحدة: وزارة التخطيط.

17- مرام تيسير الفرا. (2020). *تأثيرات أزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم*. مصر: المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية.

18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020). *بيان حول تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها*. السودان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

19- منظمة العمل الدولية. (2020). *كوفيد19: وقعه على سوق العمل واستجابة السياسات العامة في الدول العربية*. منظمة العمل الدولية.

20- ياسر محمود صالح أبو حسين. (2019). أسس الاقتصاد الاسلامي في القرآن الكريم. *مجلة الجامعة للدراسات الاسلامية (عقيدة-تفسير- حديث)، 27*(02).

المراجع باللغة الأجنبية:

21- ANDRUSEAC, G. (2015). ECONOMIC SECURITY – NEW APPROACHES IN THE CONTEXT OFGLOBALIZATION. CES Working Papers, 4(2), 237.

22- Dudin, M. N. (2018). International Practices to Improve Economic Security. European Research Studies Journal, 21(1), 465.

23- ILO. (2020, 06 05). Socio-Economic Security Programme. Récupéré sur https://www.ilo.org/

24- IMF. (2020, 4). Rapport sur la stabilité financière dans le monde. Consulté le 07 18, 2020, sur IMF: https://www.imf.org/

25- IMF. (2020, 04). WORLD ECONOMIC OUTLOOK. Consulté le 07 18, 2020, sur The International Monetary Fund: https://www.imf.org/

26- Sheila R. Ronis .(2011) .Economic Security:Neglected Dimension of National Security ? Washington: Center for Strategic Conferencing National Defense University Press.

27- unctad. (2020, 03 30). UN calls for $2.5 trillion coronavirus crisis package for developing countries. Consulté le 07 10, 2020, sur https://unctad.org/

28- UNECE. (2017). Guide on Poverty Measurement. New York and Geneva: United Nations.

29- Walker, L. J. (2005). Social Quality: From Theory to Indicators. European Journal of Social Quality, 5(2).

مواقع الانترنيت:

30- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (05 06, 2020). تم الاسترداد من https://www.icrc.org/ar

31- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2020). تاريخ الاسترداد 05 06, 2020: https://www.icrc.org/ar

32- المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. (30 03, 2020). خيارات اقتصادية للحد من تداعيات أزمة كورونا. تاريخ الاسترداد 19 07, 2020: https://futureuae.com/

33- دانيال ماهلر. (08 06, 2020). التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم. تاريخ الاسترداد 22 07, 2020، من البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org/

34- سليمان الطفيل. (23 05, 2011). المعركة الاقتصادية القادمةوضرورة الأمن الاقتصادي. تم الاسترداد من جريدة الرياض: http://www.alriyadh.com/

35- عدنان مناتي. (19 06, 2020). الأمن الإقتصادي أداة للتنمية في العراق . تاريخ الاسترداد 02 07, 2020، من جريدة الزمان: https://www.azzaman.com/

36- غيتا غوبيناث. (10 3, 2020). الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة. تاريخ الاسترداد 15 05, 2020، من صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/

37- قتيبة عبدالرحمن. (7 8, 2016). أثر المنهج الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 30 06, 2020، من الاقتصاد الاسلامي: https://www.aliqtisadalislami.net/

38- محمد سلام. (15 1, 2019). الأمن الاقتصادي تحديات ومسارات الاستدامة التنموية. تاريخ الاسترداد 01 07, 2020، من https://www.estesmarat.com/

39- محمد عدنان وديع. (2008). البطالة وتحديات التشغيل. تم الاسترداد من http://www.arab-api.org/

40- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. (22 04, 2020). آثار هبوط أسعار النفط على كبرى الدول النفطية. تاريخ الاسترداد 18 07, 2020، من مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات: https://fikercenter.com/

41- منظمة الأغذية والزراعة. (17 06, 2020). تقرير جديد يحدد 27 بلداً تتجه نحو أزمات غذائية بسبب كوفيد-19. تاريخ الاسترداد 22 07, 2020، من منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة: http://www.fao.org/